مؤكداً أن زيارته تهدف الى توطيد العلاقات الثنائية وتعزيز جوانب الصداقة

وفد «التشريعية» : نعمل على الاستفادة من خبرة وتجربة البرلمان الفرنسي

الدلال والشطي والسليمان خلال حضور جلسة الجمعية الوطنية الفرنسية

وفد لجنة الشؤون التشريعية أثناء الزيارة

باريس – كونا– اكد عضو مجلس الامة محمد الدلال امس الاول اهمية الزيارة التي يقوم بها وفد لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الى باريس لتعزيز التعاون البرلماني بين فرنسا والكويت.

وقال الدلال في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان زيارة الوفد الكويتي تهدف الى توطيد العلاقات الثنائية وتعزيز جوانب الصداقة الكويتية – الفرنسية ودعم العلاقة المتبادلة بين البلدين في مجالات عدة.

وشدد على اهمية الاستفادة من خبرة وتجربة البرلمان الفرنسي في جوانب كثيرة مثل سن التشريعات وصياغتها وآلية عمل الفرقتين سواء الجمعية الوطنية او مجلس الشيوخ.

وبين ان الوفد الكويتي بحث مع رئيسة جمعية الصداقة الكويتية – الفرنسية ودعم العلاقة – الفرنسية النائبة أناييغ لومور الجوانب القانونية لاسيما قانون مكافحة ما يسمى الأخبار الزائفة الذي يناقشه البرلمان الفرنسي.

واضاف ان الجانبين بحثا سبل تعزيز وتوطيد العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات.

من جهته قال عضو مجلس الامة خالد الشطي في تصريح مماثل ل(كونا) ان الزيارة تاتي في سياق تعزيز العلاقات الشعبية بين الكويت وفرنسا الى جانب تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين.

وذكر ان زيارة الوفد الكويتي تهدف الى التشاور والتباحث والاستفادة من الخبرات الفرنسية التاريخية والعريقة في مجال التشريع.واعرب عن الامل بان يتم نقل التجربة الفرنسية التشريعية التي خدمت البشرية في السنوات الماضية الى البرلمان الكويتي والاستفادة من هذه الخبرات بما ينسجم مع مجتمعنا الكويتي.

وقال ان الوفد الكويتي حضر جزءا من جلسة الجمعية الوطنية الفرنسية ثم تجول في الاماكن التاريخية والعريقة في مجال التشريع.واعرب

عاد للبلاد بعد مشاركته في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي

الغانم ترأس اجتماع مكتب المجلس

الغانم مترئسا الاجتماع

عاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له إلى البلاد امس وذلك بعد مشاركته في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في مدينة جنيف السويسرية.

وكان في استقبال الغانم على أرض المطار وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ومراقب مجلس الأمة نايف المرداس العجمي وامين عام مجلس الامة علام الكندري.

ورافق الغانم وفد ضم أمين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي وعضو الشعبة النائب علي سالم الدقباسي.

من ناحية اخرى عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.وقال أمين سر المجلس النائب الدكتور عودة الرويعي في تصريح صحفي عقب الاجتماع إن المكتب ناقش عددا من الأمور المدرجة على جدول الأعمال وفق اللائحة والإجراءات المعمول بها، مشيرًا إلى تأجيل بعضها كونها تحتاج إلى بحث واجتماعات أخرى.

وأضاف الرويعي ان المكتب ناقش الموضوعات الخاصة بالجلسات القادمة والإجراءات والترتيبات المتعلقة بنهاية دور الانعقاد الحالي.

وقال الرويعي «نتمنى في نهاية دور الانعقاد التوفيق للجميع وأن نكون قادرين على إنجاز ماهو موجود على جدول الأعمال خاصة فيما يتعلق بميزانية الدولة».

وذكر الرويعي أن هناك إجراءات سيتم اتباعها خلال مناقشة ميزانية الدولة والحالة المالية للدولة والتي ستكون سرية مشيرًا إلى استعجال بعض التقارير الخاصة في لجنة الميزانيات.

وذكر الرويعي «نعمل على أن ننتهي من بعض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وحث اللجان على الانتهاء مماهو موجود على جدول أعمالها من قوانين واقتراحات وأحالتها للمجلس».

ولدى مبوته للبلاد

أكد ضرورة أن تكون القضية لها أولوية في دور الانعقاد المقبل

عمر الطبطبائي: سأتقدم باقتراح لتطوير التعليم

عمر الطبطبائي

■ الاستعانة بالمعلمين من الدول الأعلى ترتيباً وفقا لمؤشرات الأمم المتحدة لجودة التعليم

■ إيقاف ظاهرة الدروس الخصوصية واستبدال المدرسين الحاليين بآخرين فلسطينيين

شدد النائب عمر الطبطبائي على ضرورة تطوير المنظومة التعليمية، مؤكدا ان مشكلة اختبار «الأيلتس» يجب ألا تشغلنا عن القضية الأهم وهي انحدار مستوى التعليم بالكويت في المؤشرات العالمية.

وقال الطبطبائي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه سيتقدم باقتراح برغبة لتطوير العملية التعليمية حيث يجب ان تكون اولوية في دور الانعقاد المقبل، مبينا ان اقتراحه ينص على وضع نسب محددة لجنسيات المعلمين في مراحل التعليم العام لضمان تنوع الخبرات العلمية ولإثراء العملية التعليمية.

ويتضمن الاقتراح أيضا الاستعانة بالمعلمين من الدول الأعلى ترتيبا وفقا لمؤشرات الامم المتحدة لجودة التعليم ، ووضع معايير تلتزم بها لجان التعاقدات الخارجية بألا تقل خبرة المعلم التدريسية عن ١٠ سنوات ومؤهله الدراسي ماجستير وما فوق وفق المجال الذي يمارس فيه المهنة ، وألا يقل معدله في البكالوريوس والماجستير عن جيد جدا.

وأضاف الطبطبائي أن الخلل يكمن في أسلوب التعليم والمناهج ، حيث يجب إيقاف ظاهرة الدروس الخصوصية، واستبدال المدرسين الحاليين بالمدرسين الفلسطينيين اصحاب المستوى العالي.

وطالب بالاستثمار في التعليم لما له من اهمية تصب في صالح البلد ، والابتعاد عن خلق مشاكل تفرق المجتمع كأختبار «الايلتس» وغيره والتي فرقت المجتمع الكويتي مشيرا إلى انها تهدف إلى تنفيع أصحاب المدارس الخاصة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا لما يمثله التعليم من أهمية لارتقاء الأمم وخلق ثروة بشرية تفوق في أهميتها جميع موارد الدولة الأخرى، ولكون المعلم أحد أهم أعمدة العملية التعليمية والتي تصرف عليها الدولة سنويا نسبة لا يستهان بها من الميزانية، ونظرا لمخرجات التعليم الحكومي ومركز الكويت لمؤشرات التعليم المتدنية لذا فإنني ومن باب الارتقاء بمستوى التعليم العام، اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – وضع كوتا لجنسيات المعلمين في مراحل التعليم العام لضمان تنوع الخبرات العلمية ولإثراء العملية التعليمية.

2 – الاستعانة بالمعلمين من الدول الأعلى ترتيبا وفقا لمؤشرات الأمم المتحدة لجودة التعليم.

3 – وضع معايير تلتزم بها لجان التعاقدات الخارجية منها:

– ألا تقل خبرة المعلم التدريسية عن 10 سنوات.

– ألا يقل مؤهله الدراسي عن الماجستير وذلك في المجال الذي يمارس فيه المهنة.

– ألا يقل معدل المعلم في درجة البكالوريوس والماجستير عن جيد جدا.

في ظل ازدياد أعداد مخرجات التعليم العام على مستوى الدولة

الحويلة يقترح تشكيل لجنة مركزية عليا لتحديد احتياجات البلاد من التخصصات العلمية

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا برغبة جاء فيه ما ياتي:

لما كان ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل من المتطلبات الاساسية لخطط ومشاريع التنمية في الدولة، ولما كان اختيار التخصصات العلمية على ضوء الاحتياجات الفعلية للهيئات والقطاعات والإدارات الحكومية وكذلك الاهلية كفيلا لضمان تاهيل الكوادر البشرية على الوجه المطلوب، ولما كانت العديد من مؤسسات التعليم العالي كوزارة التعليم العالي وجهات الابتعاث التابعة للمؤسسات النفطية والاقتصادية اضافة إلى وزارات الدولة المختلفة قد عملت على توفير فرص التعليم الجامعي لأبنائنا الطلبة وموظفي الدولة بمختلف درجاتهم الوظيفية، ولما كانت جودة التعليم والمستوى الاكاديمي للمعاهد والكليات والجامعات التي يتم ايفاد الطلبة لمواصلة تحصيلهم العلمي فيها من ضرورات التعليم المميز وفق المعايير العالمية ، ولما كان مبدأ تكافؤ الفرص جديرا بالاحترام والالتزام وحقا مشروعا لجميع ابناء البلد الواحد، ولما كان وجود مرجعية عليا لتنظيم هذا المشروع التنموي يعد احد مفاتيح نجاحه وتحقيق اهدافه ،لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تشكيل لجنة مركزية عليا على مستوى الدولة لتحديد احتياجات البلاد من مختلف التخصصات العلمية وأعدادها وحاجة سوق العمل لها، ولتنسيق سياسات ونظم القبول بين مؤسسات التعليم العالي كوزارة التعليم العالي وجهات الابتعاث التابعة للمؤسسات النفطية، وذلك في ظل ازدياد اعداد مخرجات التعليم العام على مستوى الدولة

مشكلة «الآيلتس» أخذت أكبر من حجمها وقرار الوزير سليم وأنا من مؤيديه

الفضل: أرفض قرار «التشريعية» لإلغاء جهاز «البدون»

أحمد الفضل

أعرب عضو اللجنة التشريعية النائب أحمد الفضل عن رفضه للقرارات التي اتخذتها اللجنة التشريعية في اجتماعها المنعقد يوم ٣٠ مايو الماضي على هامش جلسة مجلس الأمة، خاصة ما يتعلق بقرار إلغاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وأوضح الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه في يوم ٢٨ مايو أتت دعوة لاجتماع اللجنة التشريعية يوم ٢٩ ولم يعقد حيث تم عقده يوم ٣٠ مايو بنصاب مكتمل، وذلك في وقت جلسة مجلس الأمة».

وأضاف « أبديت اعتراضي على انعقادها لعدم الضرورة، وفوجئت بإقرار ١٠ قوانين هامشية لا تتطلب سرعة إقرارها، ومن ضمنها إلغاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، معتبرا أن هذا الأمر دبّر بليل، والامر الغريب انه من وقع على التقرير عضو في اللجنة وهو محمد هايف وليس الرئيس او المقرر».

وأكد أنه «سوف يثير هذا الموضوع بقاعة عبد الله السالم، فأين دور المكتب الفني، مشددا على رفضه القاطع لهذه القرارات وطريقة اقرارها، مطالبا مكتب المجلس برفض هذا القرار واتخاذ موقف منه».

ومن جانب آخر قال الفضل إن «مشكلة «الآيلتس» أخذت أكبر من حجمها وقرار الوزير سليم وأنا من مؤيديه، ونشم في هذه الزوبعة المفتعلة رائحة الانتخابات والتكسب لا أكثر، وليس له علاقة بحضر وبدو».

ودعا الفضل النواب إلى دعم قرار الوزير الاصلاحي، مطالبا الوزير بوضع شروط اخرى للابتعاث تصب في صالح المنظومة التعليمية، وأن يطرح هذا الموضوع بشكل علمي من قبل الأكاديميين والمتخصصين وجمعيات المجتمع المدني المعنية.